للنشر فورًا: 2026/16/4 **الحاكمة كاثي هوكول**

الحفاظ على سلامة سكان نيويورك: *الحاكمة هوكول تعلن عن اقتراح موسع لحماية سكان نيويورك من إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية ICE*

يُبقي سلطات الهجرة بعيدة عن المواقع الحساسة ويحمي التفاعلات مع الموظفين العموميين

يحظر على أفراد إنفاذ القانون تغطية وجوههم لإخفاء هوياتهم

يحمي حق كل طالب في التعليم العام المجاني بغض النظر عن وضع الهجرة

يستند إلى قانون الحاكمة "الشرطة المحلية، الجرائم المحلية" لضمان تركيز أجهزة إنفاذ القانون المحلية على مكافحة الجرائم المحلية

اقترحت الحاكمة Kathy Hochul (كاثي هوكول) اليوم خطة شاملة من شأنها توسيع نطاق الحماية لسكان نيويورك بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وحماية الحقوق الأساسية، ومحاسبة مسؤولي الهجرة الفيدراليين. في وقت سابق من هذا العام، قدمت الحاكمة Hochul (هوكول) العديد من المقترحات لحماية سكان نيويورك وسط تصعيد غير مسبوق في تطبيق قوانين الهجرة الفيدرالية العدوانية. وبناءً على مقترحاتها السابقة، من شأن هذه الحزمة الشاملة أن تعزز الحماية وتصون حقوق سكان نيويورك من تجاوزات سلطات الهجرة الفيدرالية المارقة.

"تفتخر نيويورك بكونها المكان الذي يأتي إليه المهاجرون لبناء حياة أفضل، ولن نقبل بأفعال لا معنى لها تقف في طريق هذا الوعد،" **قالت الحاكمة Hochul (هوكول).** "أولويتي القصوى هي الحفاظ على سلامة سكان نيويورك، ولهذا السبب أقترح إجراءات جديدة لوقف إساءة استخدام إدارة الهجرة والجمارك الصارخة للسلطة تحت ستار السلامة العامة. من خلال حماية الحقوق الأساسية وتوسيع نطاق الحماية التي تحافظ على سلامة مجتمعاتنا، فإننا نناضل لطمأنة كل سكان نيويورك بأننا سنحميهم من تجاوزات إدارة الهجرة والجمارك (Immigration and Customs Enforcement, ICE). لقد حان وقت العمل."

يحظر على أفراد إنفاذ القانون ارتداء الأقنعة

سيمنع اقتراح الحاكمة ضباط الولاية والمحليين والفيدراليين من ارتداء أغطية الوجه أثناء التفاعل مع الجمهور. يستثني هذا التعريف المعدات التكتيكية والنظارات الشمسية والأقنعة الطبية من تعريف غطاء الوجه. إن انتهاك القانون عمداً يُعد جنحة.

يعيد تركيز جهود إنفاذ القانون المحلية على الجرائم المحلية

سيمنع هذا الاقتراح سلطات إنفاذ القانون على مستوى الولاية والمستوى المحلي من التنسيق مع سلطات إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية فيما يتعلق بالمخالفات غير الجنائية مثل عبور المشاة أو المخالفات المرورية البسيطة. كما سيحد الاقتراح من قدرة ضباط إنفاذ القانون على السؤال عن وضع الهجرة أو جمعه أو مشاركته إلا إذا كان ذلك مطلوبًا قانونًا أو ذا صلة بجريمة ما.

كما أن اقتراح الحاكمة سيحظر على الحكومات المحلية والشرطة على مستوى الولاية والمستوى المحلي، ومراكز الإصلاح على مستوى الولاية والمستوى المحلي، الدخول في اتفاقيات 287(g) أو اتفاقيات مماثلة مع الحكومة الفيدرالية تسمح باستخدام موارد الولاية والموارد المحلية لأغراض إنفاذ قوانين الهجرة المدنية. كما سيتم منع الحكومات المحلية من دفع أو

المساهمة بأي شكل من الأشكال في التكاليف المتعلقة ببناء أو امتلاك أو تشغيل منشأة احتجاز المهاجرين. كما سيُمنعون من تغيير تقسيم المناطق للسماح ببناء أو استخدام المباني كمراكز احتجاز للمهاجرين دون إشراك الجمهور.

يحاسب أجهزة إنفاذ القانون الفيدرالية على انتهاكات الدستور

في الوقت الحالي، يمكن لسكان نيويورك مقاضاة مسؤولي حكومة الولاية والحكومة المحلية لانتهاك حقوقهم الدستورية بموجب قانون الحقوق المدنية الفيدرالي، لكن الإجراءات ضد المسؤولين الفيدراليين محدودة للغاية. تقترح الحاكمة سن قانون على مستوى الولاية يسمح لسكان نيويورك برفع دعوى قضائية ضد المسؤولين الحكوميين الفيدراليين والولائيين والمحليين لانتهاك حقوقهم الدستورية.

يمكن لاقتراح الحاكمة منع مسؤولي الولايات والمحليات والحكومة الفيدرالية من ارتداء أغطية الوجه لإخفاء هوياتهم أثناء تفاعلهم مع الجمهور. وهذا يستثني المعدات التكتيكية والنظارات الشمسية وأغطية الوجه الطبية.

ضمانات التفاعل مع الموظفين العموميين

سيحظر اقتراح الحاكمة بشكل صارم استخدام موارد الولاية أو الموارد المحلية أو موارد المدارس - بما في ذلك وقت الموظفين - لأنشطة إنفاذ قوانين الهجرة. ويشمل ذلك حظر استجواب أو التحقيق مع الأفراد لأغراض الهجرة المدنية فقط، وكذلك الاستفسار عن جنسية الشخص أو بلده الأصلي ما لم يقتض ذلك أمر قضائي اتحادي. كما أن التشريع المقترح سيحظر على المسؤولين الكشف عن معلومات التعريف الشخصية لسلطات الهجرة، ومنحهم حق الوصول إلى المناطق غير العامة في المرافق العامة أو استخدام ضباط الهجرة كمترجمين، وسيحظر إطلاق سراح الطالب أو نقله إلى حجز الهجرة حتى لو تم احتجاز أحد الوالدين، ما لم ينص على ذلك صراحةً أمر قضائي أو أمر محكمة.

إضافة إلى ذلك، ستقوم إدارة التعليم في الولاية (State Education Department, SED) بتطوير سياسة نموذجية للمدارس فيما يتعلق بالتفاعل مع سلطات الهجرة.

يمنع سلطات الهجرة من دخول المواقع الحساسة

سيحظر اقتراح الحاكمة على جميع موظفي الولاية والمحليات والمدارس (بما في ذلك التعليم العالي والتعليم الأساسي والثانوي) السماح لسلطات الهجرة بالوصول إلى أي منطقة غير عامة في منشأة مملوكة للدولة أو تديرها الولاية دون إذن قضائي. وهذا يعني أنه لا يجوز لأي منشأة مملوكة أو مُدارة من قبل الولاية أو البلدية، بما في ذلك أماكن الإقامة والحدائق ومرافق رعاية الأطفال ورياض الأطفال والمستشفيات والمدارس والمساكن الطلابية ومرافق الرعاية الصحية والمراكز المجتمعية والمكتبات والملاجئ، منح سلطات الهجرة حق الوصول إلى أي مناطق غير عامة من منشآتها دون إذن قضائي.

سيمنح اقتراح الحاكمة أيضاً صلاحية القيام بالمثل للمواقع الحساسة المملوكة أو المُدارة من قبل القطاع الخاص، بما في ذلك المستشفيات ودور الحضانة والمدارس وأماكن الإقامة ودور العبادة.

حماية حق كل طالب في التعليم العام المجاني

إضافة إلى حماية المدارس باعتبارها مواقع حساسة، فإن اقتراح الحاكمة من شأنه أن يضمن حصول الطلاب المهاجرين على التعليم، ويكرس الحق في التعليم العام المجاني بغض النظر عن وضع الهجرة.

يحظر الاقتراح ممارسات مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بجمع البيانات والإفصاح عنها بشأن وضع الهجرة، والتي قد تعيق ممارسة هذا الحق من قبل الطلاب غير المسجلين.

###